الأســـرة الأردنـــيـــة

واقـــع وأرقـــام

٢٠٠٩

المجلـــس الـوطـنـــي لـشـــؤون الأســـرة
NATIONAL COUNCIL FOR FAMILY AFFAIRS

صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبداللّه المعظمة
رئيسة المجلس

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
تقديم	١
عدد السكان وعدد الأسر الأردنية	٢
بنية الأسرة الأردنية	٣
حجم الأسرة	٣
التوسع الحضري	٤
معدلات الخصوبة	٥
النمو السكاني	٦
الزواج	٧
النشاط الاقتصادي الأسري	٨
الفقر	٩
البطالة	١٠
التعليم	١١
الصحة	١٢
المشاركة السياسية	١٣
البيئة	١٤
الهجرة	١٤
المرأة	١٥
الشباب	١٥
كبار السن	١٦
ذوي الاحتياجات الخاصة	١٦
العنف الأسري	١٧
الطلاق	١٧
الجريمة	١٨
عمل الأطفال	١٨
المساواة الاجتماعية	١٨
المراجع	٢٠

تــقديــم

لما كانت الأسرة واحدة من البنى الاجتماعية التي يتكون منها المجتمع، وأولى الجماعات المرجعية التي تحيط بالفرد وتزويده بمنظومة القيم والعادات التي تشكل في كثير من الأحيان ما يتبناه من اتجاهات وما يتخذه من مواقف؛ فهي بذلك تؤثر في المجتمع الذي توجد به وتتأثر به. وحتى تتمكن الأسرة من تلبية وظائفها والقيام بالأدوار الموكلة إليها خاصة في ظل مجتمع تكتسحه موجة من التغيرات على كافة المستويات؛ فلا بد من تمكينها من القيام بواجباتها، وذلك من خلال توفير السياسات الأسرية المناسبة التي توفر الوسائل والأدوات التي تستخدمها في مواجهة التغيرات والتحديات التي من الممكن أن تعترضها.

ولغايات توجيه صناع القرار لصياغة ورسم السياسات والاستراتيجيات، التي لها علاقة بأسرتنا الغالية. ارتأى المجلس الوطني لشؤون الأسرة العمل على إعداد كتيب متخصص يضم أهم المؤشرات الأسرية وإستعراضها ضمن إطار تحليلي مختصر يعبر عن واقع الحال وعن أهم المشاكل التي تواجه الأسرة في وقتنا الحالي.

إذ يعد المؤشر مقياساً يلخص الظواهر، ويعكس واقع الحال، ويوفر الإجابة للعديد من الأسئلة التي تجول في خاطر صناع القرار والباحثين والخبراء، ويشير إلى أولويات التنمية، حيث يعتبر قاعدة أساس لرسم السياسات وإعداد الخطط التنموية. وإنه ليسرنا أن نضع هذا الجهد المتواضع بين أيديكم ونحن نحتفل هذا العام ٢٠٠٩ بذكرى تسلم جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين لسلطاته الدستورية لنسير قدماً لما فيه مصلحة أسرتنا الأردنية.

والله ولي التوفيق

د. هيفاء أبو غزالة
الأمين العام للمجلس الوطني لشؤون الأسرة

عدد سكان الأردن وعدد الأسر الأردنية

تزايد عدد سكان الأردن بشكل كبير في الفترة الواقعة بين عام ١٩٥٢ وعام ٢٠٠٤ نتيجة هجرة أعداد كبيرة من الفلسطينين إلى الأردن بعد الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٤٨، وبعد حرب ١٩٦٧، ونتيجة لعودة أعداد كبيرة من المواطنين الأردنيين الذين كانوا يعملون في دول الخليج العربي في أعقاب حرب الخليج عام ١٩٩١، والذين قُدر عددهم بحوالي ٣٠٠ ألف شخص، وحرب العراق عام ٢٠٠٣، التي أدت إلى هجرة حوالي ٥٠٠٠٠٠ نسمة من العراق إلى الأردن إلى عام ٢٠٠٧. وقدر عدد السكان في الأردن في عام ٢٠٠٨ إلى ٥٨١٣٧٤٠ نسمة.

وبلغ **عدد الأسر** عام ٢٠٠٧، ١٠٥٩٨٠٠ أسرة، يعيش ٨٢,٦٪ منها في المناطق الحضرية، و١٧,٤٪ أسرة في المناطق الريفية.

جدول رقم (١): عدد السكان والأسر لسنوات مختارة

السنوات	عدد السكان	عدد الأسر
١٩٥٢	٥٨٦٢٠٠	-
١٩٦١	٩٠٠٨٠٠	١٦٠٩٠٠
١٩٧٩	٢١٣٣٠٠٠	٣٢١٣٠٠
١٩٩٤	٤١٣٩٠٠٠	٦٦٦٣٠٠
٢٠٠١	٥١٨٢٠٠٠	٨٩٣٥٠٠
٢٠٠٦	٥٦٠٠٠٠٠	١٠٣٧٠٠٠
٢٠٠٧	٥٧٢٣٠٠٠	١٠٥٩٨٠٠

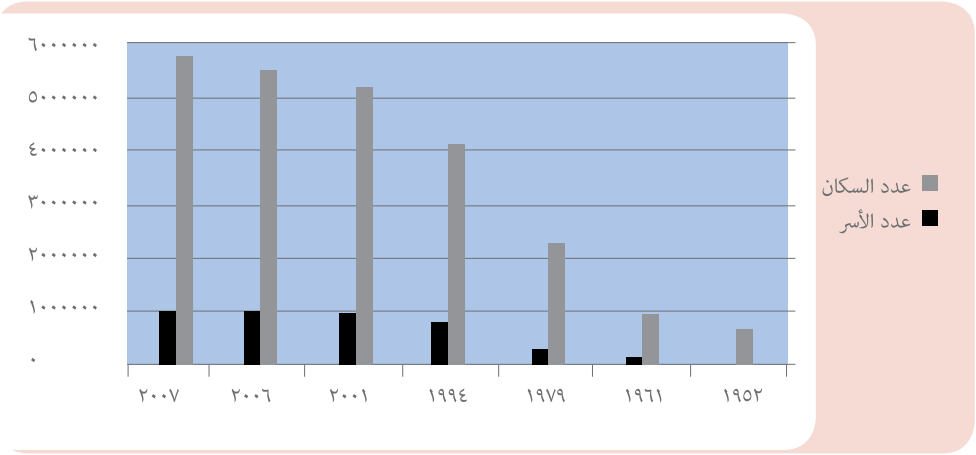

بنية الأسرة الأردنية

إن السمة السائدة للأسرة في الأردن هي أنها أسرة نووية كبيرة نسبياً. وإن تغير بنية الأسرة من ممتدة إلى نووية يعود إلى عدة أسباب منها: التحضر، والتغير في أشكال الملكية الزراعية، والتحول من المهن الزراعية إلى المهن الإدارية والخدمية الحكومية، وانتشار التعليم، والرغبة في العيش في منزل مستقل، الأمر الذي أصبح ممكناً نتيجة للاستقلال الاقتصادي للأسرة النواة عن الأسرة الأصل.

ومن نتائج التغير في بنية الأسرة، انتشار الأسرة التي ترعاها الأم/الزوجة، حيث بلغت نسبة الأسر التي ترأسها إمرأة ١٠,٥٪ بشكل مؤقت أو دائم في حالة الطلاق أو وفاة الزوج أو هجرته للعمل في الخارج. ولم يضعف التحول في بنية الأسرة علاقات التكافل والتعاضد، وذلك بسبب عدم قدرة الأسرة النووية على الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي التام عن الأسرة الأصل، وبسبب القيم الثقافية المرتبطة بالعلاقات القرابية.

حجم الأسرة

تتميز الأسرة الأردنية بكبر حجمها، إذ تشير الإحصائيات أن حجم الأسرة المعيشية للعام ٢٠٠٣ بلغ ٥,٧ فرد، وقد وصل حجم الأسرة للعام ٢٠٠٧، ٥,٤ فرد. ومن الجدير بالذكر أن حجم الأسرة مرتبط بقيم ثقافية تجعل منه شأنا قرابيا يتعلق بالأسرة الممتدة، وفي كثير من الأحيان، بالأصدقاء والجيران، مما يجعل من الصعب على الزوجين، وخاصة الزوجة، تجاوزها وتقرير عدد الأولاد الذين يرغبان في إنجابهم بغض النظر عن جنسهم. ولكن متوسط حجم الأسرة آخذاً في الانخفاض عبر السنوات، وذلك بفضل توفر الخدمات الصحية، وبرامج التوعية، ونظراً للظروف الاقتصادية التي تمر بها الأسر ومعدلات التضخم الاقتصادي.

جدول رقم (٢): متوسط حجم الأسرة الأردنية لسنوات مختارة

السنة	حجم الأسرة (فرد)
١٩٦١	٥,٦
١٩٧٩	٦,٧
١٩٩٤	٦,١
٢٠٠٧	٥,٤

التوسع الحضري

في عام ١٩٦٠ شكل سكان الحضر حوالي ٤٢٪ من سكان الأردن، وارتفعت نسبتهم بشكل متسارع لتصل إلى ما يقارب ٨٠٪ من مجموع السكان في عام ٢٠٠٠، وإلى ٨٢,٦٪ للعام ٢٠٠٧. وقد أدى التوسع الحضري والهجرة المتزايدة من الريف إلى الحضر إلى التغير في تركيب الأسرة، وإلى تبدل أدوار المرأة، وإلى زيادة الضغوط على الأسرة وعلى إمكانية قيامها بوظائفها.

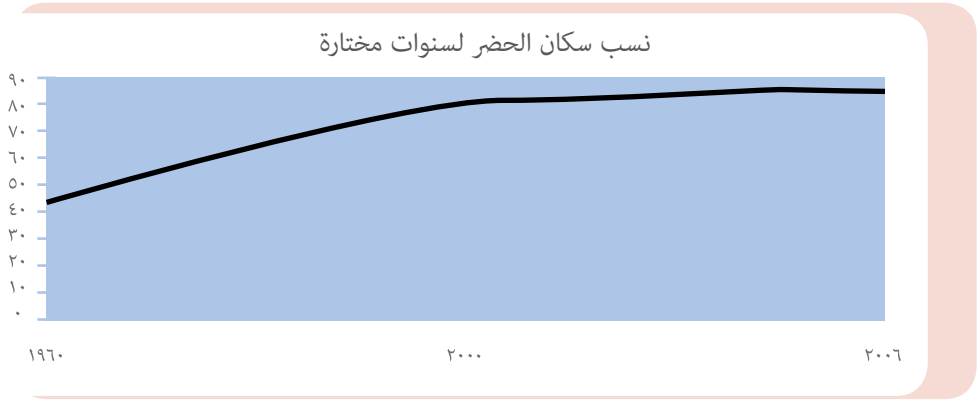

معدلات الخصوبة

شهدت معدلات الإنجاب انخفاضاً خلال الأربعين سنة الماضية، فقد انخفض معدل الإنجاب الكلي لكل سيدة من تسع مواليد أحياء سنة ١٩٦١ إلى ٣,٦ مواليد سنة ٢٠٠٧.

جدول رقم (٣): معدلات الإنجاب الكلي في الأردن لسنوات مختارة

السنة	معدل الإنجاب الكلي لكل سيدة (المواليد الأحياء) (٪)
١٩٦١	٩
١٩٧٦	٧,٤
١٩٩٧	٤,٤
٢٠٠٦	٣,١
٢٠٠٧	٣,٦

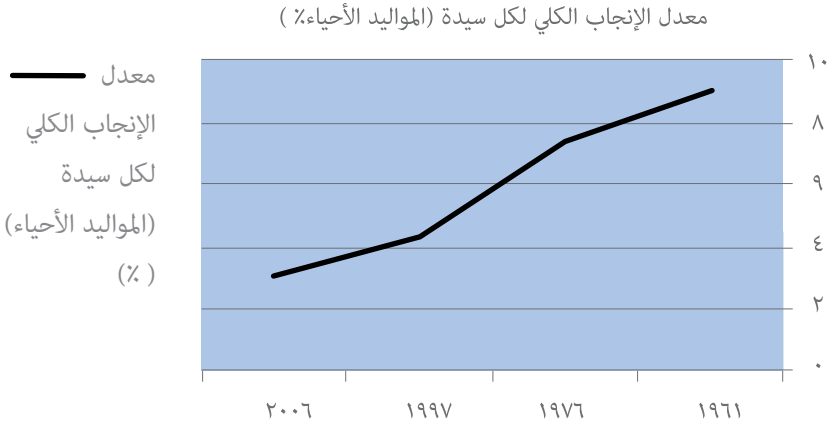

النمو السكاني

انخفض معدل **النمو السنوي** للسكان للسنوات١٩٦١-١٩٧٩ من ٤,٨٪ إلى ٢,٢٪ للعام ٢٠٠٧، كما انخفض معدل الزيادة الطبيعية للسكان من ٣,٢٪ للسنوات ١٩٦١-١٩٧٩ إلى ٢,١٪ لعام ٢٠٠٧، وعلى الرغم من الانخفاض في معدل النمو السكاني فقد ازداد عدد السكان، وقد يعود السبب في هذا إلى عوامل ترتبط بتحسن الوضع الصحي وانخفاض مؤشرات وفيات الأطفال، بالإضافة إلى الهجرات التي حدثت نتيجة للظروف الإقليمية.

ويشكل التزايد السكاني الكبير في الأردن ضغطاً كبيراً على مصادره المحدودة وعلى البيئة والبنية التحتية والخدمات التي توفرها الدولة للمواطنين من تعليم وصحة وفرص عمل. فبالرغم من بناء مدارس وافتتاح مراكز صحية جديدة سنوياً، تبقى هذه المرافق والخدمات عاجزة عن مواجهة الزيادة السكانية. وللتزايد السكاني ارتباط بالبطالة والفقر وما ينجم عنهما من ظواهر اجتماعية سلبية. إذ تبين الدراسات المتوفرة وجود علاقة بين الفقر وكبر حجم الأسرة وفشلها في تلبية الحاجات الأساسية لأفرادها.

جدول رقم (٤): معدلات النمو السكاني والزيادة الطبيعية في الأردن لسنوات مختارة

السنة	معدل النمو السكاني ٪	معدل الزيادة الطبيعية ٪
١٩٦١-١٩٧٩	٤,٨	٣,٢
١٩٧٩-١٩٩٤	٤,٤	٣,٦
٢٠٠٧	٢,٢	٢,١

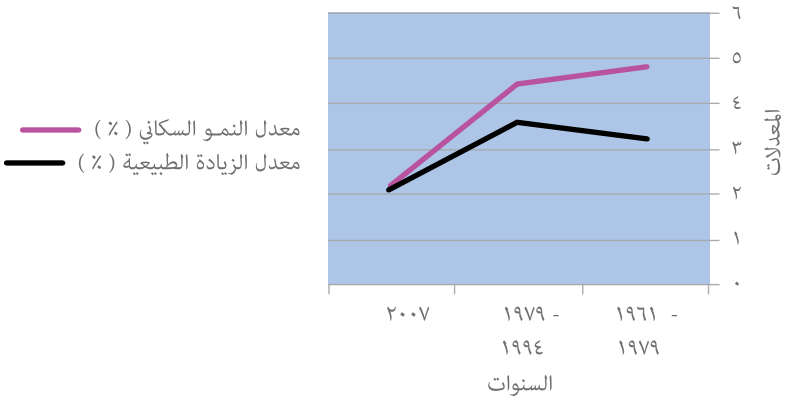

الزواج

ارتفاع العمر عند **الزواج** الأول، هو أحد أسباب انخفاض معدلات الخصوبة، حيث وصل إلى ٢٩,٥ للذكور و٢٦,٤ للإناث عام ٢٠٠٧. وتشير أرقام دائرة الإحصاءات إلى أن معدل الزواج الخام انخفض من ١٠,١ بالألف في عام ١٩٩٣ إلى ٨,٩ بالألف في عام ٢٠٠٣، إلا أنه قد ارتفع خلال السنوات الأخيرة ليصل إلى ١٠,٦ بالألف في العام ٢٠٠٧.

جدول رقم (٥): متوسط العمر وقت الزواج للذكور والإناث في الأردن لسنوات مختارة

السنة	متوسط العمر وقت الزواج الأول (سنة)	
	ذكور	إناث
١٩٧٩	٢٦	٢١,١
١٩٨٧	٢٧,٨	٢٤,٣
١٩٩٤	٢٧,٩	٢٤,٧
٢٠٠٦	٢٩,٧	٢٦,٧
٢٠٠٧	٢٩,٥	٢٦,٤

وتشير دراسة الأطفال الأقل حظاً التي قام باعدادها المجلس الى أنه يمكن ملاحظة وجود حوالي ٧٠,٠٠٠ زواج لفتيات تتراوح أعمارهن بين ١٥-١٨ سنة بين عامي ١٩٩٧-٢٠٠١ أي بمعدل ١٤,٠٠٠ زواج للسنة الواحدة، وأن العدد التراكمي لطلاق الفتيات المراهقات يقارب ٦,٧٠٠ طلاق، بنسبة ١٠٪ من مجموع الزيجات، وبالرغم من أن هؤلاء الفتيات المراهقات هم أطفال بصورة أو بأخرى فإنه من المرجح أن ينجبوا طفل على الأقل كنتيجة للزواج، في هذه الحالة الإناث المراهقات المتزوجات والمطلقات هم أطفال يقومون بتربية أطفال.

جدول رقم (٦): أعداد عقود الزواج ووقوعات الطلاق المبرمة لإناث بعمر ١٥-١٨ سنة لسنوات مختارة

	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠٦	المجموع
عقود الزواج المبرمة لإناث بعمر ١٥-١٨ سنة	١٣٤٣٤	١٣٥٩٩	١٣٠٢٧	١٤٥٠٧	١٦٨٥٩	٦٩٩٥٣
وقوعات الطلاق المبرمة لإناث بعمر ١٥-١٨	١٢٧٤	١٥٢٩	١٢٢٨	١٢٢١	١٧٣٤	٦٧٠٥

النشاط الاقتصادي الأسري

اعتمد الأردن على التخطيط الاقتصادي والاجتماعي التنموي منذ بداية الخمسينات، وقد أسهم هذا التخطيط في إحداث تغييرات في كثير من الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للأسرة، وتحسين مؤشرات التنمية البشرية، وبخاصة تلك المتعلقة بمجالات التعليم والصحة. وتبنى الأردن برنامج التصحيح الاقتصادي منذ عام ١٩٨٩ لمواجهة أزمة المديونية الخارجية وإعادة جدولة الديون ومواجهة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الأردني. ويعد هذا التطور في السياسات التنموية الأردنية تحولاً كبيراً في دور الدولة ليصبح دوراً مشجعا للنمو وللمبادرة الفردية، ولتقوم الدولة بتشجيع القطاع الخاص على تسلم زمام قيادة الاقتصاد بحيث يصبح بديلاً للقطاع العام. وكان لهذا البرنامج نتائج سلبية على الأسر الفقيرة أو المحرومة. ولذا استمرت الدولة الأردنية في الإنفاق على الخدمات التعليمية والصحية، وإن انخفضت نسبة مساهمتها، وطوَّرت برنامج **حزمة الأمان الاجتماعي** وزيادة الإنتاجية لمواجهة الآثار السلبية لبرامج الإصلاح والتكيف الاقتصادي.

كانت الأسرة الأردنية قبل ما يقرب من ستة عقود المشغِّل الرئيسي لأفرادها. إلا أن تفتت الملكية الزراعية وتراجع دور الزراعة في الاقتصاد الوطني ونمو القطاع العام كمشغل رئيسي للأفراد قد أدى إلى تراجع دور الأسرة كمشغل لأفرادها. ومن جهة أخرى لم تشجع السياسات التنموية وبرامجها الموجهة بشكل أساسي إلى الفرد على نمو بديل حديث متمثل بالمشاريع الأسرية. إن انتهاء الدور الإنتاجي للأسرة وما تبعه من اعتمادها على معيل واحد في الغالب قد ساهم بشكل كبير في إضعاف قيم الإنتاج وفي نمو قيم الاستهلاك والاتكال لدى الأجيال الشابة. إذ إن الحصول على عمل لتأمين دخل ثابت يعتبر من أهم الحاجات الأساسية للأسرة وأعضائها.

وبلغ معدل المشاركة الاقتصادية للعام ٢٠٠٧، ٢٥٪، ويعكس انخفاض معدل النشاط الاقتصادي الخام ارتفاع نسبة الأطفال ممن هم دون سن الخامسة عشرة إلى مجموع السكان. ويرتفع معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى مجموع ممن تزيد أعمارهم على ١٥ سنة) حوالي ٣٩,٨٪، ٦٤٪ للذكور، مقابل ١٥٪ للإناث. ويلاحظ أن نسبة مشاركة المرأة الأردنية في سوق العمل لا تزال بعيدة عن مستويات المشاركة في الدول المتقدمة والتي تزيد في غالب الأحيان عن ٣٥٪ للإناث.

ترتبط مصادر دخل الأسرة الأردنية بطبيعة العمل والنشاط الاقتصادي الذي يزاوله العاملون في الأسرة. إذ إن مصدر دخل ٤٥,٣٪ من الأسر من الاستخدام (الأجور والرواتب)، و ١٤,٦٪ من العمل لحسابها الخاص، و ٢١,٧٪ من الأسر ذات دخل تحويلي، بينما تشكل الإيجارات أو الملكية مصدر دخل ١٧٪ و١,٤ ٪من الأسر على التوالي. بلغت نسبة المشتغلين للسكان ١٥ سنة فأكثر للعام ٢٠٠٦، ٣٢,٤٪ من مجموع السكان. وبلغ للعام ٢٠٠٦ متوسط الدخل لأسرة حجمها ٥,٧٥ فرداً هو ٦٢١٩,٧ دينار سنوي.

وتشير البيانات إلى أن المتوسط العام لإنفاق الأسرة قد ارتفع خلال عام ٢٠٠٦ بما نسبته ٢١,٧٪ عما كان عليه خلال عام ٢٠٠٢، منها ١٥,٥٪ تعود لزيادة الأسعار. بالمقارنة مع الارتفاع في متوسط دخل الأسرة من العام ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٦ والذي بلغ ١١,٣٪. وهذه الأرقام تعكس معاناة الأسرة الأردنية للمعادلة ما بين نفقاتها ودخلها. بالإضافة إلى ذلك، تراجع الإنفاق على الغذاء خلال العام ٢٠٠٦ بما نسبته ٣,٢٪ مقارنة بالعام ٢٠٠٢، أما نسب الإنفاق على المواد غير الغذائية، فقد ارتفع بما نسبته ٣,٢٪ خلال العام ٢٠٠٦ مقارنة بالعام ٢٠٠٢. ومن اللافت للانتباه ارتفاع نسبة الأسرة التي تمتلك سيارة خاصة بما نسبته ١,٢٪ بمقارنة العام ٢٠٠٢ و٢٠٠٦.

لقد حقق الأردن إنجازات كبيرة في تلبية الحاجات الأساسية للأسر والأفراد، وبخاصة في المجالات التعليمية والصحية، وذلك ما تعكسه مؤشرات التنمية البشرية. إذ تشير الأرقام الإحصائية إلى ارتفاع قيمة دليل التنمية البشرية[١] (Human Development Index) في الأردن من ٠,٧٥ عام ٢٠٠٢، ليصل إلى ٠,٧٧ عام ٢٠٠٨.

قيمة دليل التنمية البشري في الأردن،

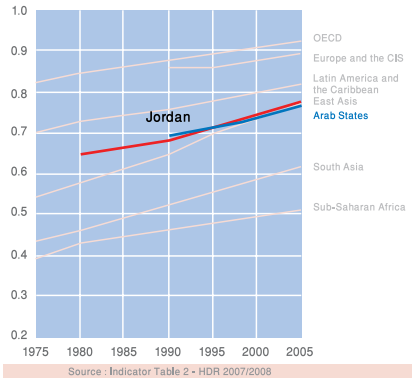

الفقر

ومن المظاهر الإيجابية في الأردن أن نسبة الفقر البشري أقل من نسبة فقر الدخل أو الإنفاق، على عكس كثير من المجتمعات العربية أو النامية التي يزيد فيها الفقر البشري على فقر الدخل. ويعاني ٧,٤٪ من سكان الأردن من الفقر البشري حسب إحصاءات عام ٢٠٠٢. ويمكن إرجاع انخفاض نسبة الفقر البشري في الأردن إلى الإنجازات التنموية التي تم تحقيقها في المجالات التعليمية والصحية.

١)يقيس دليل التنمية البشرية متوسط إنجازات بلد ما في الأبعاد الأساسية الثلاثة للتنمية البشرية: طول العمر (العمر المتوقع عند الولادة)، والمعرفة (التحصيل التعليمي: معرفة القراءة والكتابة للبالغين ونسبة القيد في التعليم الابتدائي، والثانوي، والعالي معا)، ومستوى المعيشة (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي). وقيمة هذا الدليل تتراوح ما بين ٠,٠٠-١,٠٠٠، وكلما ارتفعت قيمة الدليل، كلما ارتفع مستوى البلد في مقياس التنمية البشرية.

وتشير بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة، إلى أن نسبة السكان الفقراء تُقدر بـ ١٤,٢٪ من السكان في عام ٢٠٠٢، وارتفعت النسبة إلى ١٤,٧٪ للعام ٢٠٠٥. كما ارتفعت نسبة الأسر الفقيرة في ١٠,٥٪ أسرة عام ٢٠٠٢ إلى ١١,٠ ٪ من الأسر الأردنية للعام ٢٠٠٦. كما أنه يلاحظ أن وتيرة الفقر تتسارع في الريف بشكل أكبر مما هي عليه في الحضر، إذ ان نسب الفقر إرتفعت بما مقداره ٤,١ ٪ في حين ان نفس النسبة ارتفعت في الحضر بما مقداره ٠,٢ ٪.

وتشير دراسات الفقر والبطالة إلى وجود ارتباط واضح بين المستوى التعليمي لرب الأسرة والفقر، حيث تنخفض المستويات التعليمية لأرباب الأسر التي يقع إنفاقها ودخلها تحت خط الفقر، كما أن نسبة الأمية بينهم أعلى بكثير منها بين غير الفقراء إلى مجموع السكان. كما أن الفقر يضعف نمو مئات الآلاف من الأطفال الأردنيون كأفراد ومشاركين في المجتمع، حيث يفوق عدد ونسبة حدوث الفقر قدرات المؤسسات الاجتماعية في الأردن، كما ويعمل على خلق تحديات كبيرة أمام المجتمع الأردني المستقبلي، إذ قدم صندوق المعونة الوطنية مساعدات لـ ٨٢٢١٧ أسرة في العام ٢٠٠٦.

البطالة

تشكل البطالة وانخفاض الأجور الوجه الآخر للفقر من حيث تأثيرها على مستوى معيشة الأسرة. ولا تزال نسبة البطالة مرتفعة في الأردن، إذ بلغ معدل البطالة في الأردن ١٣,١٪ للجنسين معاً عام ٢٠٠٧، إلا إنه أعلى بين الإناث منه بين الذكور، إذ بلغ ٢٥,٦٪ و١٠,٣٪ على التوالي، مع العلم بأنه ٢٨,٣٪ من المتعطلين متزوجين. كما وأظهرت نتائج المسوحات أن حوالي نصف الأفراد المتعطلين (٥٠,٩٪) هم في الفئة العمرية (١٥-٢٤) سنة وحوالي نصف الإناث المتعطلات (٤٩,٥٪) هن في الفئة العمرية (٢٥-٣٩). وتتفاوت العلاقة بين نسب التعطل والمستوى التعليمي بين الذكور والإناث، حيث يساهم المتعطلون الذكور ذوي المستوى التعليمي الأقل من ثانوي بحوالي ٦٢,٥٪ من إجمالي المتعطلين الذكور. في حين تساهم الإناث ضمن نفس المستوى بما نسبته ١٤,٨٪ من إجمالي المتعطلات. في حين كانت نسبة المتعطلين الذكور ممن يحملون درجة البكالوريوس فأعلى حوالي ١٨,٣٪ من مجموع المتعطلين الذكور فيما بلغت نسبة الإناث ضمن نفس المستوى بما نسبته ٤٩,٢٪ من إجمالي المتعطلات. مما يعني أن فرص العمل للمرأة تتناقص مع زيادة مستوى التعليم.

جدول رقم (٧): معدلات البطالة للأردنيين ممن أعمارهم ١٥ سنة فأكثر لسنوات مختارة

	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٥	٢٠٠٧
ذكور	١٣,٥	١٣	١١,٤	١٠,٣
إناث	١٨,٩	١٩,٣	٢٤,٦	٢٥,٦

التعليم

يعتبر **التعليم** من أهم انجازات ومعالم التنمية البشرية في نصف العقد الماضي في الأردن حيث يتمتع سكان الأردن بمستوى تعليمي مرتفع مقارنةً بسكان كثير من الدول النامية وحتى المتقدمة اقتصاديا. وقد حقق الأردن تطوراً جوهرياً على المستوين الكمي والنوعي، فعلى المستوى الكمي تم بناء وفتح الآلاف من المدارس وارتفع عدد الطلبة الملتحقين بالمدارس ويتجلى ذلك من الارتفاع في نسب الالتحاق بالتعليم الأساسي والثانوي والعالي، حيث بلغ معدل الالتحاق الإجمالي في التعليم الأساسي ٩٧,٧٪ للعام ٢٠٠٤ (٩٧,٦٪ للذكور، و٩٧,٨٪ للإناث)، مقارنة مع ٩١,٢٪ للعام ١٩٧٩. كذلك ارتفع معدل الالتحاق الإجمالي في المرحلة الثانوية من ٧٧,٢٪ للعام ١٩٧٩، إلى ٨٩,٧٪ للعام ٢٠٠٤. ويشكل الطلبة في المراحل التعليمية المدرسية «الروضة، الأساسي، الثانوي» ٢٨٪ من عدد السكان الكلي، أي أكثر من ربع السكان، وتشكل الطالبات ما نسبته ٤٩,٣٪ من هذه النسبة.

حيث يكاد يكون جميع الذكور والإناث في الفئة العمرية ٨-١٥ سنة ملتحقين بالمدارس، وبعد سن الخامسة عشرة تبدأ معدلات الالتحاق بالانخفاض. وهذه النسب تعد أعلى من متوسط العالم، ومتوسط الدول العربية والنامية. كذلك الحال في انخفاض نسبة الأمية، حيث كانت نسبة السكان **الأميين** ٩,٩٪، عام ٢٠٠٤، ووصلت للعام ٢٠٠٧ إلى ٧,٩٪، ويعود ذلك بشكل كبير إلى مجانية التعليم الأساسي.

جدول رقم (٨): النسب المئوية لأمية السكان لسنوات مختارة

السنة	الأمية (٪)
١٩٦١	٦٨,٢
١٩٧٩	٣٥,٥
١٩٩٤	١٤,٨
٢٠٠٦	٩,٣
٢٠٠٧	٧,٩

ويجدر بالإشارة أن التعليم أدى دوراً بالغ الأهمية في التغيير الاجتماعي في الأردن على أكثر من صعيد، فقد كان العامل الرئيس بالنسبة للحراك الاجتماعي والطبقي في المجتمع الأردني في السبعينات والثمانينات، وأدى أيضاً دورا مهما في التغيير التدريجي للنظام القيمي وفي إثراء المجتمع وتمكين الأفراد والأسر من خيارات جديدة، لاسيما أثره على مستوى المهارات والكفاءات الخاصة بسوق العمل.

الصحة

ومن أهم التحديات الصحية، تعاظم انتشار الأمراض المزمنة، مثل السكري وارتفاع ضغط الدم، والتأثير السلبي لزواج الأقارب على صحة الأسرة، والمتمثل في انتشار الأمراض الوراثية والولادات المشوهة وتزايد الإعاقات، وتدني الوعي بمستلزمات الصحة الجنسية، وسبل تجنب الأمراض المعدية كالإيدز والأمراض التي تنتقل عن طريق الجنس.

إن الأمراض المزمنة أو التي تلعب «أنماط وسلوكيات الحياة» دوراً فيها مثل السكري، البدانة وأمراض القلب والشرايين بدأت تحل محل الأمراض المعدية كأسباب بارزة للمرض والوفاة عند الأردنيين وخاصة الأكبر سناً. تشكل عوز المواد الغذائية الدقيقة نمط من أنماط حياة الأسرة الأردنية مقابل ارتفاع ملحوظ في نسبة السمنة. إذ إن نصف سيدات الأردن لديهم وزن زائد أو بدانة، في حين ان ٤٪ منهم فقط نحيفات. وحوالي ثلثي الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٦٥ سنة فأكثر لا يمارسون أية نشاطات بدنية قوية أسبوعياً، وأن(٣٣٪) لم يقوموا أبداً بفحص ضغط الدم، و(٨٢٪) لم يقوموا أبداً بفحص الكولسترول. تعاني(٢٦٪) من النساء في سنّ الإنجاب من فقر الدم، و (٢٨٪) من النساء لم يستخدمن مدعمات الحديد خلال فترة الحمل.وحوالي (٣٤٪) من الأطفال دون سن الخامسة، و(٩٪) من الأطفال في سن المدرسة يعانون من فقر الدم، كما أن (١٥٪) ممن هم دون سن الخامسة و(٤٧ ٪) ممن هم في سن المدرسة يعانون من نقص في فيتامين أ. كما أن (٦٪) من السكان من سن ١٨ إلى ٥٦ فأكثر يعانون من السكري، و(٢٢٪) يعانون من ارتفاع ضغط الدم و(٢١٪) يعانون من ارتفاع الكولسترول.

وانخفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة إلى ٢١ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة حية، وانخفضت نسبة وفيات الأطفال الرضع إلى ١٩ لكل ١٠٠٠ ولادة حية.

ويشكل الإنفاق السلبي، أي ما ينفق على التبغ والكحول ، تحدياً صحياً وتربوياً. وتشير الدراسات إلى تفاقم معدلات الإنفاق على هذه السلع المهددة للصحة العامة مثل الدخان المواد الكحولية مقارنة بالإنفاق على المواد الغذائية والطبية. إذ ارتفعت الأهمية النسبية للانفاق على التبغ والسجائر من ٣,٥١٪ للعام ٢٠٠٢ إلى ٣,٥٧٪ للعام ٢٠٠٦. وتبلغ نسبة المدخنين في الفئة العمرية ١٣- ١٥ سنة ٢٥٪ من الذكور و١٥٪ من الإناث حيث يبدأ ١٢٪ منهم التدخين في سن التاسعة و ٤٨٪ يبدأون التدخين ما بين سن العاشرة والثالثة عشر من العمر. وتشير إحصائيات السجل الأردني للسرطان بأن سرطان الرئة هو أكثر أنواع السرطان إنتشاراً بين الذكور وبأن نسبة المدخنين بين مرضى سرطان الرئة تبلغ ٧٨٪. لهذا كله، حظر قانون مراقبة سلوك الأحداث لعام ٢٠٠١ بيع التبغ للحدث، وتم تشكيل اللجنة الوطنية للوقاية من أضرار التدخين، ووضع برنامج وطني خاص لمكافحة التدخين. ولكن اتجاهات إنفاق الأسر نحو التبغ والتدخين قد ارتفعت ففي العام ٢٠٠٦، بلغت قيمة الأهمية النسبية للإنفاق على التبغ بما نسبته ٣,٥٧٪ من نسبة الأنفاق على السلع الغذائية البالغة ٣٦,٥٪. والتي كانت تبلغ أهميتها النسبية ٣,٥١٪ للعام ٢٠٠٢.

وبلغت نسبة الإنفاق العام السنوي على الصحة (٩٪) من الناتج المحلي الإجمالي؛ أي ما قيمته ٤٥٤ مليون دينار أردني يصرف النصيب الأكبر منها على الخدمات العلاجية التي بلغت ٢٦٣ مليون دينار أردني وعلى الرغم من أهمية الخدمات الصحية الوقائية في التقليل من حدوث الأمراض المزمنة ومضاعفاتها الناتجة عنها، وخصوصاً أن ٧,٢٪ من الإعاقات ناتجة عن أمراض كان يمكن الوقاية منها، إلا أن ٢٦٪ فقط من مجمل الإنفاقات الصحية يوجه للخدمات الوقائية.

ويجدر بالإشارة إلى أنه في العام ٢٠٠٧ قد تم شمول كبار السن (٦٠ سنة فأكثر) بنظام التأمين الصحي المدني، وأيضاً في العام ٢٠٠٤ تم شمول الأطفال دون السادسة من العمر في نظام التأمين الصحي المدني. وفي مجال الخدمات الصحية، تم إدماج خدمات الصحة الإنجابية في جميع المراكز الصحية، ومراكز الأمومة والطفولة البالغ عددها ٦٦٨، علما بان هذه الخدمات تقدم مجاناً. أما في مجال البرامج الوقائية والتطعيم ، فإن من أبرز الانجازات المحافظة على نسبة عالية من التغطية بالتطعيم بلغت أكثر من ٩٥٪ لجميع أنواع المطاعيم التي تعطى مجاناً ضمن برنامج التطعيم الوطني.

بالرغم من عدم وجود بيانات دقيقة ووافية عن حجم ظاهرة **التعاطي والإدمان** على الكحول والمخدرات في الأردن، إلا أن هناك مؤشرات على تزايد نسبة التعاطي والإدمان عليهما. ومن التوجهات اللافتة للانتباه فيما يتعلق بعملية التعاطي والإدمان هو انتشارها بين الفئات الشابة والإناث.

المشاركة السياسية

تعتبر المشاركة أحد عناصر التنمية، وقد تطور هذا المفهوم واتسع نطاقه ليشمل مختلف ميادين الحياة العامة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وتعني المشاركة اشتراك الناس في جميع المجالات التي تؤثر في حياتهم، الأمر الذي يؤدي إلى تمكينهم وتعزيز قدرتهم على السيطرة على أمور حياتهم. ويمكن أن تكون المشاركة فردية أو جماعية، إلا أنها تكون أكثر فعالية إذا كانت من خلال العمل الجماعي، كالجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية. ويشارك الأردنيون في الحياة العامة عن طريق الانتخابات النيابية والبلدية والجمعيات الخيرية والنقابات المهنية والأحزاب السياسية والأندية الرياضية. ولكن لا تزال المشاركة في الحياة العامة خاضعة إلى حد كبير لسلطة الرجل؛ فلا يزال الأزواج أو الآباء أو الأخوة الكبار، مثلا، يتحكمون بمشاركة أعضاء الأسرة الآخرين، وخاصة النساء منهم، في الحياة العامة. وقد ارتفع أعداد الجمعيات التعاونية في الأردن، حيث كانت للعام ١٩٩٦، ٨٠٤ جمعية، ووصلت للعام ٢٠٠٧ إلى ١١٤٣جمعية، منها ٧٣ جمعية تعاونية نسائية. كذلك ارتفع عدد الجمعيات الخيرية فكانت للعام ٢٠٠٢، ٨٣١ جمعية، ووصلت للعام ٢٠٠٧ إلى ١٠٦٧ جمعية، منها ١٤٨ جمعية خيرية نسائية. كذلك الحال في ارتفاع عدد المسجلين في النقابات المهنية.

البيئة

ومن التحديات البيئية تلك المتعلقة بشح المياه وزيادة معدلات تلوثها وفقدان شروط السكن الصحي بالنسبة لأعداد متنامية من السكان، وتدني خدمات البنية التحتية في مناطق البادية والريف والأحياء الهامشية في المدن، مما يشكل مخاطر بيئية وصحية. ويشكل الازدحام والكثافة السكانية في المدن أحد أسباب التلوث والضجيج، كما تشكل مواقع محطات التنقية والمصانع والورش الصناعية والكسارات مصدراً لتلوث الأحياء المحيطة بها.

الهجرة

شهد الأردن منذ الخمسينات من القرن الماضي البداية الحقيقية للهجرة الدولية الخارجية حيث كانت تلك البداية متواضعة في حجمها وزخمها. وقد اتجهت معظم هذه الهجرات إلى دول الخليج. وقد جاءت تلك الهجرات نتيجة للاتفاقيات التي تمت بين الأردن وتلك الدول بهدف المشاركة في تنمية بعض القطاعات وخاصة التعليمية. ونظراً لتزايد حاجة تلك الدول للعمالة الأردنية المدربة والفنية كنتيجة لزيادة احتياجاتها التنموية المختلفة، أدى ذلك إلى تسارع حركات الهجرة الأردنية للخارج، ووصلت إلى مستويات مرتفعة كان لها التأثير الكبير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأردن.

فمن ناحية، قد ساهمت الهجرة إلى رفد الاقتصاد الوطني من خلال التحويلات المالية المرسلة للأردن، وساهمت في تحسين أوضاع ميزان المدفوعات، ورفع معدلات نمو الناتج القومي، ومستوى المعيشة، بالإضافة إلى دعم قوة الدينار، إذ تساهم صافي تحويلات الأردنيين ما نسبته ٣٧,٥٪ بالمتوسط من العجز المزمن في الميزان التجاري خلال الفترة (١٩٦٤ – ٢٠٠١)، الأمر الذي يعني مساهمتها الكبيرة في تخفيض العجز في الحساب الجاري ولفترة تزيد على ثلاثة عقود، كما تعتبر هذه التحويلات أحد المصادر الأساسية لتغذية حصيلة الأردن من النقد الأجنبي، إلى جانب الاستثمار الأجنبي المباشر والقروض والمنح من الدول المانحة. ومن ناحية أخرى ساهمت هذه الظاهرة في بروز ظاهرة العمالة الوافدة التي كانت لا بد من استقدامها لسد النقص الناجم عن هجرة العمالة الأردنية واتساع الهوة بين الطبقات الاجتماعية. وتبين أن معظم الأردنيين المغتربين يتركزون في كل من السعودية والإمارات وقطر.

المرأة

يعتبر الأردن من الدول السباقة التي عملت على بذل الجهود الرامية إلى تحسين أوضاع المرأة الأردنية في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كجزء أساسي من عملية التنمية الشاملة، ترجمةً للتوجهات الملكية السامية. ومن اجل هذه الغاية فقد عمل الأردن على إنشاء آليات مؤسسية ووضع استراتيجيات عملية تضمن إدماج المرأة ومشاركتها في عملية التنمية. ويعد تحقيق المساواة الجندرية عام ٢٠٠٢ لقضية المرأة والتعليم بنسبة ٩٠٪من أبرز انجازات الأردنيات، حيث وضع هذا الانجاز الأردن ضمن الدول الخمس الأوائل من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ومن الجدير بالذكر أن نسبة الأمية للنساء بلغت ٧٢,٧٪ من الأميين في الأردن، إلا أن معظمهم من كبار السن، الأمر الذي عكس هذا الانجاز، لنصل إلى ما وصلنا إليه من نسب التحاق عالية في التعليم الأساسي والثانوي لتصل إلى ٩٤٪ عام ٢٠٠٥.

وكذلك مساهمة المرأة في القطاعات الاقتصادية المختلفة مثل الخدمات والبنوك وصاحبات المهن، إذ ارتفع معدل المشاركة الاقتصادي المنقح من ٦,٤ للعام ١٩٨٠، إلى ١٤,٧ عام ٢٠٠٧. وعززت الارداة السياسية مشاركة المرأة في مواقع السلطة واتخاذ القرار. فقد شهد العام ٢٠٠٤ أعلى نسبة من تمثيل النساء في مواقع صنع القرار، فمثلت النساء أربعة وزيرات من ٢١ وزيراً. وانخفضت النسبة للعام ٢٠٠٧، لتكون ٤إلى ٢٨ وزير. وحالياً تمثل ٨,٤٪ من النساء في مجلس الأمة الأردني للعام ٢٠٠٧. ونسب التمثيل هذه ارتفعت منذ العام ٢٠٠٣ الذي قدم للمرأة نظام الكوتا النسائية، وخصص لها ستة مقاعد في مجلس النواب يتم إشغالها من قبل النساء اللاتي حصلن على أكبر نسبة من الأصوات مقارنة إلى عدد المقترعين في دوائرهن الانتخابية.

الشباب

عادة ما يتم تعريف المراهقين بأنهم أولئك الفئة من السكان ما بين ١٥-١٩ سنة، بينما الشباب فهم أولئك الفئة من السكان الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٢٠-٢٤ سنة، والتي تبلغ نسبتهم للسكان ٩,٥٪.

تعتبر نسبة التعليم بين الشباب الأردني مرتفعة، كما تتوافر له العديد من مصادر المعلومات التي يحصل عليها عن طريق وسائل الإعلام المختلفة. ويمكن القول أن أكثر من ثلثي الشباب البالغين، أي ٣٢٪ منهم على الأقل ملتحقين بمستوى البكالوريوس. وبالإضافة إلى التعليم الذي يتحلى به الشباب الأردني، فيمكن القول بأنهم منفتحون على كافة وسائل الإعلام وخاصة المرئية منها. ويشكل الشباب ما نسبته ١٥,٧٪ من مجموع المشتغلون الأردنيين، حيث تشكل الشابات المشتغلات ما نسبته ١٥,٩٪ من مجموع الشابات المشتغلات ويشكل الذكور ١٥,٧٪ من مجموع المشتغلين الذكور.

كبار السن

برزت قضايا كبار السن نتيجة لزيادة العمر المتوقع للذكور والإناث ويشكل تزايد نسبة كبار السن في الأردن، والبالغة ٥,٢٪ للعام ٢٠٠٤، والمتوقع أن ترتفع لتصل إلى ٧,٦٪ للعام ٢٠٢٠، وما يصاحب ذلك من مشكلات صحية ونفسية واجتماعية تحدياً آخر للأسرة الأردنية. ومن الجدير بالذكر أن نسبة كبار السن في المجتمع الأردني ما زالت متدنية نسبياً، إلا أنه من المتوقع تزايدها في الفترة القادمة، ولكن استمرار التكافل الاجتماعي الأسري المنبثق من صميم المجتمع الأردني تشكل أساساً داعماً للتخفيف من حدة المشكلة. إن تلبية الحاجات لتلك الفئات تتطلب جهودا حثيثة تشارك بها كل الأطراف وعلى مستويات مختلفة كالتشريعية والعلاجية والإيوائية والطبية.

جدول رقم (٩): نسب كبار السن خلال سنوات مختارة في الأردن

السنة	النسبة
١٩٧٩	٤,١
١٩٩٤	٤,٢
٢٠٠٤	٥,٢
٢٠٠٥	٥,٢
٢٠٢٠	٧,٦

ذوي الاحتياجات الخاصة

ومن التحديات الآخذة في التفاقم مشكلة التعامل مع أفراد الأسرة من ذوي الاحتياجات الخاصة، بخاصة العقلية منها، إضافة إلى الكلفة المادية والمعنوية والأعباء المستمرة التي تلقيها تلبية احتياجاتهم من الرعاية الصحية، والاجتماعية والنفسية على كاهل الأسرة.

إذ تشير نتائج مسح التعداد العام للسكان والمساكن ١٩٩٤ والتعداد العام للسكان والمساكن ٢٠٠٤ إلى ثبات في نسبة ذوي الاحتياجات الخاصة في الأردن بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٤، حيث بلغت النسبة ١,٢٪ في العامين المذكورين. ويشكل الأفراد الذين يعانون من الإعاقات الجسدية أو الحركية النسبة الأكبر من ذوي الاحتياجات الخاصة.

العنف الأسري

يعرف العنف على أنه الاستعمال المتعمد للقوة سواء كان ذلك بالتهديد أو الاستعمال المادي ضد الذات أو ضد شخص آخر أو مجموعة بحيث يؤدي إلى حدوث إصابة أو موت أو سوء نمو أو حرمان. ومن هنا فإن العنف هو أي اعتداء ضد الآخرين يتسبب أو قد يتسبب في إحداث إيذاء أو ألم جسدي أو نفسي، ويشمل أيضا التهديد بالاعتداء أو الضغط أو الحرمان التعسفي للحريات وللحقوق.إلا أن فهم ظاهرة العنف الأسري وإدراكها مرتبطان بشكل أساسي في الأردن، بالعنف الجسدي بأشكاله المختلفة مثل : الضرب، والركل، واستخدام أدوات حادة وغيرها، ومرتبطان أيضا بشدته وتكراره. وتعد أكثر الفئات تعرضاً للعنف الأسري هي الزوجة والأبناء الذكور، وأكثر الفئات ممارسة للعنف الأسري هي: الزوج والأب والأخ الأكبر والزوجة والأم.

حيث أن الذكور هم أكثر أفراد الأسرة ممارسة للعنف، وبخاصة الزوج، والأب، والأبناء الذكور بنسب ٦٩,٣٪. وتعد الزوجة/ الأم من بين المعتدين الرئيسيين بنسبة ٧,٩٪ يليها في ذلك البنات الإناث بنسة١,٤٦٪. كما أن الابن الأكبر بغض النظر عن الجنس قد يكون ممارسا للعنف داخل الأسرة بنسبة بلغت ٧,١٪. ويعتبر تعاطي الكحول أهم سبب من أسباب العنف الأسري بما نسبته ٢٤٪، والصعوبات المالية التي تواجهها الأسرة ١٥,٧٪، والتوتر في الأسرة ٦٪، والتعطل عن العمل٥,٤٪، وقلة الاحترام بين أفراد الأسرة ٥,٢٪، والفقر٤,٧٪، وعدم السيطرة على النفس والغضب السريع ٤,٤٪.

الطلاق

يشكل **الطلاق** أحد أهم عوامل التفكك الأسري، وخاصة في حالة الطلاق التعسفي. ويرى الإسلام في الطلاق «أبغض الحلال إلى الله»، إلا أنه أحله باعتباره الحل الأمثل في حال تعذر استمرار الحياة الزوجية ولحماية الأطفال من العيش في ظروف متوترة. وغالباً ما يترك الطلاق آثاراً سلبيةً على جميع أفراد العائلة، إلا أن هذه الآثار تكون أخف في حالة الطلاق القائم على اتفاق الطرفين والذي يراعي مصلحة جميع أفراد الأسرة، وخاصة الأطفال منهم. فالطلاق التعسفي، الذي يقوم به الزوج من دون علم الزوجة، وتتم الموافقة الشرعية عليه من دون التحقق من مبرراته، له تبعات سلبية ليس على الزوجة فقط، بل على الأبناء أيضا في معظم الأحيان.

تشير الأرقام إلى أن عدد حالات **الطلاق** قد ارتفعت حيث بلغت وقوعات الطلاق المسجلة من ٨٣٩٨ حالة في عام ١٩٩٧ إلى ٩٠٠٠ حالة في عام ٢٠٠١ ووصلت إلى ١١٤٠٠ حالة عام ٢٠٠٦. حيث ارتفع معدل الطلاق الخام من ١,٨ لكل ألف من السكان للعام ٢٠٠١ إلى ٢,١ لكل ألف من السكان للعام ٢٠٠٧. وتشير هذه التقارير إلى إن معظم حالات الطلاق لسنة ٢٠٠٧ تركزت في الفئة العمرية ٢٠-٢٩ بالنسبة للجنسين، إذ بلغت نسبة حالات الطلاق في هذه الفئة العمرية إلى المجموع الكلي لحالات الطلاق ٤٦٪ تقريبا للإناث مقابل ٤٧٪ تقريبا للذكور.

الجريمة

تعد الجريمة من مؤشرات نوعية الحياة ومستوى المعيشة، وهي أيضاً تؤدي إلى مضاعفات ومشاكل داخلية كالتفكك والعنف الأسري والتعاطي والإدمان وغيرها الكثير. وفي الأردن لوحظ بشكل واضح في المجتمع الأردني بروز مشكلة الجريمة، تشير البيانات من إدارة المعلومات الجنائية أن جحم الجريمة عام ١٩٩٨ هو ثلاثة أضعاف ما كان عليه ١٩٩٠ وبمعدل زيادة سنوية مقدارها ١١,٥٩٪. ومن الملاحظ أن معدل النمو أو الزيادة في الجريمة يفوق بأضعاف معدل النمو السكاني مما يدل على وجود عوامل أخرى غير النمو السكاني الطبيعي تتحكم في معدل الجريمة، كالفقر والبطالة والهجرة والاكتظاظ السكاني. ويلاحظ أيضاً بروز أنواع جديدة من الجريمة نتيجة وانعكاساً للتغيرات التي ترافق تطور المجتمع الأردني. ولكن هذه الأرقام قد تدنت في السنوات العشر الأخيرة حيث بلغت نسبة التغير في مجموع الجرائم للأعوام (٢٠٠٢ – ٢٠٠٦)، -٦,٦٪. إذ وصل معدل الجريمة للعام ٢٠٠٧ إلى ٧,٥ لكل ألف من السكان.

عمل الأطفال

بلغ عدد الأطفال العاملين ٣٢٦٧٦ طفلاً عاملاً في الفئة العمرية (٥-١٧) سنة للعام ٢٠٠٨، أي ما نسبته ١,٨٪ من مجموع عدد الأطفال في هذه الفئة العمرية. استحوذ الأطفال الذكور على النسبة الأكبر من مجموع الأطفال العاملين، حيث بلغت نسبتهم ٨٩٪. إذ أن معظم الأطفال العاملين يعملون في أعمال صعبة وشاقة، ٣٦٪ منهم يعملون في إصلاح المركبات، و٢٧٪ في الزراعة والصيد، و٤٪ في الفنادق والمطاعم. وبحسب البيانات فإن متوسط أجر الطفل لا يزيد عن ٨١ دينار شهري، كما أن ما نسبته ٨٥٪ من الأطفال العاملين قد تركوا المدرسة بعمر (١٢-١٧) سنة، ويعود السبب الأغلب إلى ضعف التحصيل الدراسي للطفل أو عدم اهتمامه بالدراسة. وكان السبب الرئيسي للعمل لـ ٣٨٪ من الأطفال العاملين هو تحقيق دخل اضافي للأسرة.

المساواة الاجتماعية

تعتبر عدم المساواة الاجتماعية من أخطر المشكلات التي تواجه المجتمع الأردني في المرحلة الحالية. بالرغم من أن الفقر يعتبر من أهم مظاهر عدم المساواة، إلا أن التباين بالثروة والدخل وعدم التكافؤ في الفرص الحياتية يعتبران من المؤشرات الهامة جداً. فبالرغم من عدم توفر بيانات عن توزيع الثروة في الأردن، إلا أن هناك العديد من المؤشرات إلى أن الهوة بين الطبقات الاجتماعية في اتساع. كذلك الحال تشير بيانات دخل الأسرة إلى وجود فجوة كبيرة في توزيع الدخل.

حيث أنه وبمقارنة دخل الأسرة حسب شرائح الدخل، بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦، نلاحظ بأن الشريحة ذات أعلى دخل، كانت تستحوذ على ما نسبته ٢٨,١٪ من مجموع الدخل الأسري للعام ٢٠٠٢، وأصبحت في العام ٢٠٠٦ تستحوذ على ما نسبته ٣٠,٢٪، أي بزيادة مقدارها ٢,١ نقطة. ومن جانب آخر حافظت الشريحة ذات الأقل دخلاً على نسبة استحواذ بلغت ٢,٦٪ للعامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٦، أما باقي الشرائح فقد انخفضت نسبة استحواذها مقارنة بالعامين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦ بما مقداره ٠,١ – ٠,٤ نقطة مئوية. مما يدل على أن عدالة التوزيع للدخل قد انخفضت.

وبالإضافة إلى تلك المؤشرات، فإن ضعف العدالة في توزيع الفرص وانتشار المحسوبية والجهوية في التعيينات وتوزيع المكتسبات التنموية يشكل مظهراً هاماً من مظاهر عدم المساواة في الأردن. بالإضافة إلى ذلك، نجد عدم المساواة كبير وواضح في توزيع الموارد، ومكتسبات التنمية بين المحافظات والحضر والريف بشكل عام. وقد طرأ أيضاً تباطؤ في الحراك الاجتماعي وبروز مؤشرات على تراجع الطبقة الوسطى. ونتيجة للتغيرات الاجتماعية وطبيعة التطور الذي شهده المجتمع الأردني في العقود الأربع الماضية، بدأت تبرز فئات اجتماعية غير مشاركة أو مستثناة من المشاركة وهي الفئة التي يمكن وصفها بالمهمشة. تعد هذه الفئات بالمهمشة وذلك لعدم وجود صوت أو منبر لها، بمعنى أنها غير ممثلة في الحياة العامة ولا يوجد من يدافع عن مصالحها وحقوقها. من الممكن تقسيم هذه الفئات إلى نوعين، النوع الأول: يشير إلى أنماط اقتصادية كالمجتمعات الرعوية والريفية والفقراء. والنوع الثاني: هو الفئات الاجتماعية الأقرب إلى المشكلات الاجتماعية، كتلك التي تشترك في نشاطات غير مقبولة اجتماعياً وقانونياً.

المراجع

- دائرة الإحصاءات العامة. الموقع الالكتروني.
- دائرة الإحصاءات العامة، مسح نفقات ودخل الأسرة لعام ٢٠٠٣/٢٠٠٢.
- دائرة الإحصاءات العامه. مسح السكان والصحة الأسرية. ٢٠٠٢.
- دائرة الإحصاءات العامة، مسح نفقات ودخل الأسرة، ٢٠٠٦.
- دائرة الاحصاءات العامه. الاتجاهات الاجتماعية في الأردن. العدد الأول. ٢٠٠٦.
- دائرة الاحصاءات العامة. الكتاب الاحصائي السنوي ٢٠٠٦.
- دائرة الإحصاءات العامة. العرااقيون في الأردن: أعدادهم وخصائصهم. ٢٠٠٧.
- دائرة الإحصاءات العامه، الأردن بالأرقام ٢٠٠٧
- دائرة الإحصاءات العامه. الكتاب الإحصائي السنوي. ٢٠٠٧.
- دائرة الاحصاءات العامه. مسح السكان والصحة الأسرية ٢٠٠٧.
- دائرة الإحصاءات العامه. مسح العمالة والبطالة. التقرير السنوي. ٢٠٠٧.
- دائرة الاحصاءات العامه. المسح الوطني لعمل الأطفال في الأردن ٢٠٠٨/٢٠٠٧.
- المجلس الوطني لشؤون الأسرة. الدراسة الوطنية للأطفال الأقل حظاً في الأردن. ٢٠٠٣
- المجلس الوطني لشؤون الاسرة. الاستراتيجية الوطنية للأسرة الاردنية ٢٠٠٥.
- المجلس الوطني لشؤون الاسرة. العنف الأسري في الأردن: المعرفة، والاتجاهات، والواقع. ٢٠٠٥.
- المجلس الوطني لشؤون الأسرة. الإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف. ٢٠٠٧.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي. تقرير التنمية البشرية. ٢٠٠٤.
- وزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة التخطيط، دراسة الفقر في الأردن، ٢٠٠٢-٢٠٠٣.
- وزارة الصحة. الاستراتيجية الوطنية للإعلام الصحي. ٢٠٠٥.
- وزارة الصحة. المسح الوطني للمواد الغذائية الدقيقة. ٢٠٠٢.
- وزارة الصحة. المسح القاعدي التقييمي للوضع التغذوي لطلبة المدارس. ٢٠٠٢.
- وزارة الصحة. استطلاع عوامل الخطورة السلوكية. ٢٠٠٢.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي. فريق التنافسية. دراسة مجتمع المغتربين والمهاجرين. ٢٠٠٢.
- المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا.. سيناريوهات الأردن ٢٠٠١- ٢٠٢٠. ٢٠٠١.
- صندوق المعونة الوطنية. التقرير السنوي. ٢٠٠٦.
- اليونيسيف. المسح الوطني الأردني عن الشباب. ٢٠٠٠.
- برنامج الامم المتحدة للتنمية. الموقع الالكتروني لتقارير التنمية البشرية ٢٠٠٨/٢٠٠٧.
- الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التدخين في الأردن، ٢٠٠٢-٢٠٠٦.
- الحلواني، وآخرون. ٢٠٠٦. دراسة الحسابات الصحية الوطنية للأعوام ٢٠٠٠ و٢٠٠١.
- الزعبي. ٢٠٠٣. مشروع التأمين الصحي من خلال الضمان الاجتماعي.
- الفانك. ١٩٩٢. برنامج التصحيح الاقتصادي ١٩٩٢-١٩٩٨.

المجلس الوطني لشؤون الأسرة
جبل عمان، شارع فوزي الملقي
ص.ب ٨٣٠٨٥٨ عمان ١١١٨٣ الأردن
هاتف: ٤٩٠ ٤٦٢٣ ٦ ٩٦٢ + فاكس: ٥٩١ ٤٦٢٣ ٦ ٩٦٢ +
www.ncfa.org.jo